العلاقات السورية – اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان

الاستاذ المساعد الدكتور
عامر كامل احمد(*)

أولا : ملاحظات تمهيدية :

١- ارتبط الوجود السوري في لبنان بغطاء عربي ودولي، فعربياً دخلت القوات السورية ضمن قوات الردع العربية اثر قمتي الرياض والقاهرة في خريف عام ١٩٧٦ لإيقاف الحرب الأهلية اللبنانية، ونظم اتفاق الطائف الموقع في تشرين أول/ ١٩٨٩ بين القوى اللبنانية العلاقة بين الحكومة اللبنانية والقوات السورية عندما أجاز للحكومة اللبنانية الاستعانة بالقوات السورية لبسط سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية. أما على المستوى الدولي فأن القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وفرتا الغطاء للوجود العسكري السوري في لبنان عندما عدته الأولى بأنه يمثل شكلاً من أشكال الهيمنة الإيجابية لضبط الاستقرار والآمن في لبنان فيما عدته الثانية بأنه مرتبط بمدى تقدم عملية السلام بين العرب وإسرائيل للوصول إلى تسوية عادلة للصراع العربي- الإسرائيلي.

٢- ارتبط الوجود السوري في لبنان باعتبارات استراتيجية، لان سوريا شكلت عمقاً استراتيجيا للبنان في المواجهة مع إسرائيل لاسيما أن جزءً من الأراضي السورية واللبنانية لازال تحت الاحتلال كهضبة الجولان ومزارع شبعا، لذلك فأن القوات السورية كانت قد شكلت عامل توازن إستراتيجي مع إسرائيل طيلة العقود الثلاث الماضية.

٣- منذ دخول القوات السورية إلى لبنان غلب على العلاقات السورية اللبنانية الطابع العسكري – الامني الذي حال دون بناء علاقات طبيعية ترتكز على المصالح المشتركة والمصير الواحد، إذ كانت العلاقات غير متكافئة مما نظر أليها من قبل اللبنانيين على إنها وصاية سوريا على لبنان، وتنامت هذه النظرة في السنوات الأخيرة عندما تحكمت سوريا في انتخاب النواب اللبنانيين وفي اختيار رئيس الجمهورية وعملية اتخاذ القرارات على المستوى الحكومي لاسيما في علاقات لبنان العربية

والدولية.

٤- طيلة مدة الوجود السوري في لبنان جرى فرز واضح للقوى السياسية واصطفافات توزعت بين الموالاة للوجود السوري والحكومة اللبنانية المحسوبة على سورية والمعارضة الرافضة لذلك الوجود، وكل فريق منهما له شعارات تختلف تماماً عن الآخر في النظر إلى العديد من القضايا الداخلية ولاسيما علاقات لبنان مع سوريا.

٥- منذ أن اصدر الكونغرس الأمريكي (قانون محاسبة سوريا واستعادت سيادة لبنان)[١] وما أعقبه من قرارات صدرت عن مجلس الأمن أبتداءٍ من القرار ١٥٥٩ وحتى القرار ١٦٨٠ جرى تدويل للعلاقات السورية اللبنانية ودخلت الأمم المتحدة بموفدها المكلف بمتابعة تنفيذ لقرار ١٥٥٩ تيري رود لارسن على خط العلاقات بين البلدين[٢].

٦- استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لبنان كورقة ضغط على سوريا مما ادخل الساحة السياسية اللبنانية طرفاً في تصفية الحسابات بين القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من جهة وسوريا من جهة أخرى كما أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط سوقت مفاهيم جديدة استخدمتها ضد سوريا (كمحور الشر) و(الحرب على الإرهاب) و(نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان) و(إسقاط النظم الاستبدادية) بوصفها الحاضنة للإرهاب ووظفتها في الضغط عليها مما انعكس سلباً على العلاقات السورية اللبنانية.

٧- جرى انسحاب القوات السورية من لبنان وفق القرار ١٥٥٩ في ظل مناخات من العداء بين القوى السياسية اللبنانية الفاعلة والنظام السوري ونظر إلى أجواء الانسحاب على أنها هزيمة لسوريا وليس مدخلاً لتحسين العلاقات بين البلدين.

ألا أن الإشكالية في الانسحاب السوري من لبنان جاء تحت ضغط دولي وعلى إيقاع تظاهرات الاحتجاجات التي شهدتها شوارع بيروت التي قادتها قوى سياسية لبنانية سعت إلى الاستقواء بالخارج وقطع جميع السبل مع سوريا ومنعت أي فرصة للتقارب بين الحكومتين لإدراكها أن أي تسوية ستنعكس سلباً على ترتيبات داخلية لبنانية جديدة ستفقد هذه القيادات مواقع التأثير في السياسة اللبنانية.

---

[١] **صحيفة الاهرام ٤٣٤٥٣ في ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٥**

[٢] **صدر القرار ١٥٥٩ بعد ان قامت فرنسا بالتحضير له وإثارة الرئيس جاك شيراك في اجتماع الدول الثماني الصناعية الذي عقد في مدينة اطلنطا الامريكية في يونيو/ ٢٠٠٤ وجرى أستمزاج رأي الرئيس الامريكي جورج بوش الذي رحب بمشروع القرار. ينظر اسلام اون لاين في ٢٠٠٥/٣/٥ ايضاً**

WW W. Mowatdh.org 2005/4/1

فالقضايا الشائكة التي تفجرت تباعاً بعد الانسحاب كانت عديدة ومن بينها إغلاق سوريا شبه الكامل لحدودها أمام الشاحنات اللبنانية بررته سوريا بأنه يدخل في سياق الإجراءات الأمنية على الحدود بسبب اكتشاف متفجرات على متن بعض الشاحنات.

كما تم اعتقال عدد من الصيادين اللبنانيين الذين كانوا يصطادون في المياه الإقليمية السورية، فضلاً عن مطالبة سوريا بتعويضات للعمال السوريين الذين قتلوا او أصيبوا بأضرار في لبنان.

برزت قضايا أخرى زادت من تدهور العلاقات بين البلدين لاستدعاء عدد من القادة الأمنيين السوريين من قبل لجنة التحقيق الدولية للتحقيق معهم في لبنان ومسألة ترسيم الحدود وتبادل التمثيل الدبلوماسي فضلاً عن تحديد هوية مزارع شبعا[٣].

وهكذا فأن الانسحاب السوري من لبنان جرى في سياق من رفض لبناني شعبي واسع وانصياعاً واضحاً للضغوط الأمريكية الفرنسية وتحت تهديد قوي بتشديد العقوبات على سوريا .

نسوق هذه الملاحظات للتأكيد على أن إرهاصات أزمة العلاقات السورية، اللبنانية كانت قد تراكمت نتيجة للأخطاء السورية في لبنان وهو مااعترف به الرئيس السوري بشار الأسد في خطابه أمام مجلس النواب السوري فضلاً عن الهيمنة السورية ذات الطابع العسكري على مختلف الشؤون اللبنانية.

كما وظفت القوى الدولية استياء اللبنانيين من التأثير على العلاقات السورية اللبنانية بغية تقويض دور سوريا الأقليمي واجبارها على التأقلم مع المستجدات الجديدة في المنطقة.

ثانياً: تطور العلاقات السورية – اللبنانية

اتسمت العلاقات السورية–اللبنانية بقدر عال من الخصوصية التاريخية والاستراتيجية وتشير الحقيقة التاريخية أن كلا البلدين كانا ينتميان إلى دولة واحدة وهي جزء من الدولة العثمانية تحت اسم (سوريا الكبرى) لذلك كان الإدراك العام في سوريا بان لبنان اقتطع من سوريا الكبرى من قبل الاستعمار الفرنسي.

خاض البلديان معركة الاستقلال ضد الانتداب الفرنسي وتأسست حكومتان مستقلتان ألا انه لم يتم إقامة علاقات دبلوماسية بينهما لكن حكومة سوريا ضمنت الميثاق الوطني اللبناني الذي أعلن عام

[3] WWW.ALANBON LINE.ORG1/1/2005

١٩٤٣ بأن لا يكون لبنان معبرا أو ممرا لأعداء سوريا[٤] ولغرض تسليط الضوء على عمق العلاقات سنتناولها من خلال:

١. العلاقات السورية – اللبنانية قبل الانسحاب:

ظلت العلاقات السورية–اللبنانية تسير على وفق الميثاق الوطني الذي اتفق عليه في عام ١٩٤٣ الذي ارتكز على عدم انخراط لبنان في الأحلاف الغربية الموجهة ضد الدول العربية واستمرت مسارات العلاقة حتى عام ١٩٥٦ حين اتجهت سياسة الرئيس كميل شمعون بفرض سياسة الانحياز إلى المعسكر الغربي على لبنان الا انه جرى التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية نص على حرية لبنان كسلطة مستقلة في سياستها الداخلية أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية فلا يجوز للسلطة اللبنانية اتخاذ أي قرار إلاّ بعد التنسيق مع السلطات السورية.

على الرغم من أن تركيبة النظام اللبناني كان طائفيا إلا انه لم يشكل تهديدا أمنياً لسوريا، بل كان نظاماً منفتحا على الدول العربيه المحيطة به لاسيما سوريا.

ومنذ بداية السبعينات وبسبب تطلعات الحكومة السورية للعب دور إقليمي فاعل لها في منطقة المشرق العربي بدأت ببناء قدراتها العسكرية كدولة مواجهة مع إسرائيل[٥]، ومع اندلاع الحرب العربية–الإسرائيلية ١٩٧٣ عززت هذه الحرب من تطلعات سوريا الإقليمية بعد تدفق الأموال عليها من الدول العربية النفطية لدعمها في مواجهة إسرائيل لذلك قررت الحكومة السورية التدخل في لبنان تحت شعار (المبادرة السورية) لإيقاف الحرب الأهلية ومنع تقسيم لبنان وإلى ضبط الوجود الفلسطيني المسلح المتمركز في جنوب لبنان ألا أن تسارع الأحداث على الساحة السياسية اللبنانية و حصول الحرب الأهلية اللبنانية في خريف عام ١٩٧٥ و ما تلى ذلك انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرياض في ١٨ / ت١ / ١٩٧٦ الذي قرر إرسال قوات عربية تتألف من ٢٥ آلف جندي تعمل على حفظ السلام تحت اسم قوات الردع العربية شكلت القوات السورية العماد الرئيس لها. وصادقت قمة القاهرة التي عقدت في نفس العام على مقررات قمة الرياض حول انتشار قوات الردع العربية.

لقد شكلت الحرب الأهلية اللبنانية تحدياً حقيقيا لسوريا لسببين:

الأول: خشية الحكومة السورية في حينها من تداعيات الحرب وانتقالها إلى الأراضي السورية التي تعاني هي الأخرى من توازنات طائفية وعرقية دقيقة..

---

[٤] **ينظر مجموعة باحثين لبنان وافاق المستقبل مركز والدراسات الوحدة العربية ، بيروت ط١ ، ك٢ ، ١٩٩١ ص ١٤٠.**

[٥] **عارف العبد، لبنان والطائف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١ ص١٢٦ .**

الثاني: خشية سوريا من استغلال إسرائيل الساحة اللبنانية والصراعات التي شهدتها بالدخول إلى لبنان بطلب من أحد الأطراف المتصارعة[٦] أو تحت اي ذريعة أخرى وهو ما حصل فعلا في الأجتياح الأسرائيلي في لبنان عام ١٩٨٢.

وفي عام ١٩٩٠ بعد اجتياح العراق الكويت انضمت سوريا الى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وحققت من تحالفها أمرين الأول الخروج من عزلتها الإقليمية التي استمرت طيلة عقد الثمانينات والثاني الحصول على ضوء اخضر من الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من العماد ميشيل عون الذي أعلن حرباً سماها (بحرب التحرير) لاخراج سوريا من لبنان.

وفي إطار دعم سوريا للمقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله في الجنوب فأنه شكل لها الورقة الرئيسة للضغط على إسرائيل لذلك فعندما انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان تحت تأثير المقاومة اللبنانية في عام ٢٠٠٠ عدت ذلك ذريعة لها ولبعض الأطراف اللبنانية الرافضة للوجود السوري بضرورة انسحاب مماثل لسوريا والذي تزامن ذلك مع متغيرات دولية وبدايات الحرب الأمريكية على أفغانستان والتحضيرات لاحتلال العراق والحرب على الإرهاب[٧].

ويمكن القول أن العلاقات السورية–اللبنانية خلال العقود الثلاث الماضية اتسمت بهيمنة سورية واضحة على مجريات الحياة السياسية اللبنانية فبعد ايقاف الحرب الأهلية اللبنانية قامت سوريا بضبط الصراع بين الفصائل المتصارعة محاولة السيطرة عليها والتحول من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي.

٢. العلاقات السورية–اللبنانية بعد الانسحاب:

ازدحمت الأحداث على الساحة السياسية اللبنانية بعد انسحاب سوريا من لبنان امتثالاً للقرار الأممي ١٥٥٩ فقد تم إسقاط الحكومة اللبنانية التي تشكلت أثناء الوجود السوري برئاسة عمر كرامي الذي قدم استقالته أمام مجلس النواب الذين حمّلوا الحكومة وسوريا المسؤولية في اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري، وفي ذات الوقت رفضت بعض أطراف المعارضة اللبنانية الممثلة بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط تنصيب حكومة عسكرية لحين تشكيل حكومة جديدة.

وحظي ملف ترسيم الحدود باهتمام الحكومة اللبنانية وعن أحقية لبنان بمزارع شبعا كونها اراضي لبنانية على الرغم من ان هذه الأراضي لا زالت تحت الاحتلال الاسرائيلي لذلك عدت سوريا عملية الترسيم يعرقلها الاحتلال ولا يمكن ترسيم الحدود إلا بعد تحريرها. أما قضية التمثيل الدبلوماسي بين

[٦] **المصدر السابق.**
[٧] **صحيفة المعرفة في ٥ / ٣/ ٢٠٠٥ .**

البلدين فعلى الرغم من عدم وجود تبادل دبلوماسي وفتح سفارات بين البلدين بعد الاستقلال إلا انه تم إنشاء المجلس الأعلى السوري اللبناني وهيئات ومؤسسات تعنى بالملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين البلدين فضلاً عن الهيئة الاقتصادية والاجتماعية العليا السورية–اللبنانية إلا أن لبنان بعد الانسحاب طالب بفتح سفارات للبلدين وتبادل التمثيل الدبلوماسي عبر الاعتراف بسيادته واستقلاله.

لا شك أن العلاقات السورية اللبنانية تدهورت بعد صدور قرار مجلس الآمن ١٦٣٦ الخاص بخضوع المسؤولين الأمنيين السوريين للاستجواب أمام لجنة التحقيق الدولية بعد أن رفض القاضي دتيليف ميليس اقتراحاً سورياً بخصوص مكان استجواب (٦) مسؤولين للتحقيق معهم خارج الأراضي اللبنانية كون التحقيق مع مسؤولين سوريين قد يسبب مشاكل داخل لبنان ويؤثر على العلاقات السورية اللبنانية.

لقد تحولت السجالات على الساحة اللبنانية إلى تصفية حسابات تداخل فيها العامل الشخصي مع الوطني والقومي إلى جانب الإقليمي والدولي[٨].

إلا أن عزم واصرار الحكومة السورية على استمرار الدور السوري في لبنان حتى بعد الانسحاب جاء في خطاب الرئيس السوري بشار الأسد أمام البرلمان قائلا (أن هناك عوامل كثيرة تحتم بقاء هذا الدور واستمراره وعلى نحو اكثر مما كان عليه في الفترة السابقة)[٩].

لقد قاد حلفاء سوريا في لبنان المظاهرات الكبيرة في شوارع بيروت كما جرى تكليف عمر كرامي مرة أخرى بتشكيل الحكومة اللبنانية وكان بمثابة تأكيد على عدم تراجع النفوذ السوري في لبنان كونها الورقة الإقليمية الأخيرة التي تحقق لها هامش من المناورة أمام الضغوط الدولية .

لا شك أن الانسحاب السوري من لبنان ولد فراغاً أمنياً في ظل تداعي النظام الإقليمي العربي وأتاح فرصة لإختلال الأمن وموجة الاغتيالات التي طالت بعض الرموز اللبنانية الرافضة للوجود السوري (سمير قصير، جورج حاوي، جبران تويني، وليد عيدو) وسلسلة التفجيرات التي شهدتها بيروت وأتهمت سوريا بالقيام بها.

وازداد التوتر في العلاقات السورية– اللبنانية بعد اتهام سوريا للبنان بأنها أصبحت ممراً للتآمر على سوريا عندما أشار إليها الرئيس السوري بشار الأسد في خطابه بعد استكمال الانسحاب السوري[١٠].

---

[٨] صحيفة الحياد ٥٧٠٣ في ٢٠٠٦/٤/٢ .
[٩] صحيفة الشرق الاوسط ٩٦٠٥ في ٢٠٠٥/٢/١٦ .
[١٠] صحيفة القدس ٥٠٥٩ في ٢١ /٢٠٠٥/٨ .

ويبدو إن العلاقات السورية اللبنانية شهدت تصعيداً خطيراً عندما زار رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة الولايات المتحدة الأمريكية والتقى الرئيس الأمريكي جورج بوش وتحدث عبر وسائل الإعلام بأن الرئيس السوري بشار الأسد كان قد هدد رفيق الحريري قبل اغتياله في إشارة إلى اتهام سوريا في حادث الاغتيال. ولم يتأخر الرد السوري على هذا التصريح عندما وصف الرئيس بشار الأسد رئيس الوزراء اللبناني بأنه (عبد مأمور) للولايات المتحدة الأمريكية وهذه هي المرة الأولى التي شهدت سجالات بين قادة البلدين. وعلى اثر عودة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة من الولايات المتحدة الأمريكية صدر قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ واتهم السنيورة بأنه هو الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية باستصدار القرار.

وفي اطار الاتهامات لسوريا فأن موفد الأمين العام تيري رود لارسن رأى بأن مسألة الحدود واقامة العلاقات الدبلوماسية يقعان على عاتق سوريا بموجب القرار ١٥٥٩ ومن هذا المنطلق لا تعتبر الأمم المتحدة أن سوريا قد أكملت تنفيذ القرار مما أثار هذا التصريح استغراب الحكومة السورية للتفسيرات التي قدمها لارسن بادعائه أنها استكملت تنفيذ القرار لاسيما ما يتعلق بالانسحاب .

يمكن القول بأن الأجواء المتوترة وصعوبة فتح صفحة جديدة في العلاقات السورية –اللبنانية على المدى القريب بسبب الضغوط الدولية على سوريا والتدخل في ترتيب شكل العلاقة بين البلدين ولجنة التحقيق الدولية التي لم تستكمل تحقيقاتها حتى الآن فضلاً عن مسائل ترسيم الحدود والعلاقات الدبلوماسية وضغوط المعارضة اللبنانية التي تسعى إلى الابتعاد مسافة بعيدة عن سوريا زادت من تدهور العلاقات في المستقبل.

تطورات المشهد اللبناني بعد صدور قرار مجلس الآمن ١٥٥٩

التاريخ	الأحداث السياسية
٢٠٠٤/٩/٢	اصدر مجلس الأمن القرار ١٥٥٩
٢٠٠٤/٩/٣	جرى التمديد للرئيس اللبناني أميل لحود بعد تعديل الدستور.
٢٠٠٥/٢/١٤	اغتيل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في بيروت.

٢٠٠٥/٣/١	استقالت حكومة عمر كرامي بعد أسبوع من مظاهرات طافت شوارع بيروت معادية للسوريين .
٢٠٠٥/٣/٨	نحو نصف مليون يتظاهرون في بيروت تأبيداً للسوريين وكرامي يعاود مهامه في رئاسة الحكومة .
٢٠٠٥/٤/٧	مجلس الأمن يدين اغتيال الحريري ويشكل لجنة تحقيق دولية لمساعدة لبنان في التحقيق في الجريمة .
٢٠٠٥/٤/١٤	كرامي يستقيل بعد فشله في تشكيل حكومة جديدة ونجيب ميقاتي يكلف في تشكيلها .
٢٠٠٥/٤/٢٦	القوات السورية استكملت انسحابها من لبنان بعد مرور ٢٩سنة على وجودها .
٢٠٠٥ /٦/٢	اغتيال الصحافي سمير قصير المعارض للوجود السوري.
٢٠٠٥/٦/٢١	اغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي.
٢٠٠٥/٦/٣٠	التحالف المناهض لسوريا برئاسة سعد الحريري يفوز بالأغلبية النيابية في الانتخابات ويكلف فؤاد السنيورة بتشكيل الحكومة.
٢٠٠٥/٩/٢	جنرالات مؤيدين لسوريا يتهمون بتهمة تتعلق بالاغتيال.
٢٠٠٥/١٢/١٢	اغتيال الصحافي المعارض لسوريا جبران تويني.
٢٠٠٦/٢/١٤	مظاهرات صاخبة في بيروت بمناسبة الذكرى الاولى لاغتيال الحريري.
٢٠٠٦/٥/١٥	صدور قرار مجلس الأمن ١٦٨٠

ثالثاً: تداعيات قرارات مجلس الامن على العلاقات السورية اللبنانية

اصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات بشأن العلاقات السورية اللبنانية ابتدأت بقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ في ٢ايلول٢٠٠٥ الى قرار ١٦٨٠ في ١٥ ايار ٢٠٠٦ اذ ركزت هذه القرارات على مطالبة سوريا باحترام سيادة لبنان واستقلاله وانسحاب قواتها من لبنان الى مسألة ترسيم الحدود وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وسنحاول مناقشة القرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠ وبوصفهما قرارين ذات تأثير على مسارات علاقات البلدين.

١) القرار ١٥٥٩[١١]

بعد تولي بشار الأسد سدة الحكم خلفاً لوالده بدأت تتبلور معارضة لبنانية في الداخل والخارج رافضة للوجود السوري في لبنان ومؤثرة في المجتمع اللبناني تقودها بعض النخب السياسية اللبنانية، وحظيت هذه المعارضة بتشجيع دول لاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اذ بدأت الضغوط الدولية

[١١] القرار ١٥٥٩ نسخة من قانون محاسبة سوريا الذي اقره الكونغرس الأمريكي والبنود الواردة هي نفس البنود التي طالبت الإدارة الأمريكية لتنفيذها من قبل سوريا لذلك فأن القانون يعد الخطوة الاولى بأتجاه اصدار القرار ١٥٥٩ .

على سوريا تزداد تمثلت في استصدار الكونغرس الأمريكي (قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان) الذي تضمن عدة مطالب أبرزها[١٢]:

- وقف دعم سوريا للمقاومة اللبنانية
- انسحاب قواتها من الأراضي اللبنانية
- تصفية حزب الله ومن ثم دفع الجيش اللبناني بدلاً منه الى الحدود لضمان امن شمال إسرائيل .
- إجراء تعديلات على اتفاق الطائف ليأخذ بنظر الاعتبار مصالح المعارضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان.
- إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق .
- انضمام سوريا إلى الحرب الامريكية ضد الإرهاب .

كما شمل القانون قائمة ممنوعات أخرى متعددة ومن بينها منع الصادرات الأمريكية الى سوريا باستثناء السلع الغذائية والأدوية ومنع الشركات الأمريكية من الاستثمار فيها وتقييد حركة الدبلوماسيين السوريين وخفض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

ومع بداية الإرهاصات لتمديد الفترة الرئاسية للرئيس اللبناني اميل لحود عبر تعديل الدستور اللبناني الذي لاقى معارضة شديدة من بعض القوى السياسية اللبنانية لاسيما النائب وليد جنبلاط هيَّأت فرنسا وبالتوافق مع الولايات المتحدة مشروع قرار في مجلس الامن تحت الرقم ١٥٥٩ الذي كانت بعض فقراته نسخة من قانون محاسبة سوريا.

تضمن القرار سبع فقرات تمحورت على المطالبة باحترام استقلال وسيادة لبنان الى انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية في إشارة إلى سوريا والى نزع سلاح حزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية في جنوب لبنان .

تظافرت مجموعة من العوامل لاستصدار القرار المذكور من أهمها :

- فك العلاقة الاستراتيجية بين سوريا ولبنان فكلا البلدين في مواجهة مباشرة مع إسرائيل وان أراضيهما لازالت محتلة ولم يتم التوصل الى حل عادل في المفاوضات المتعددة الأطراف التي توقفت منذ منتصف التسعينات بسبب التعنت الإسرائيلي في فصل المسار بين اللبناني عن السوري .

[١٢] **صحيفة الاهرام المصدر السابق.**

- محاولة فرنسا استعادة دورها في لبنان لملء الفراغ الذي سينجم من الانسحاب السوري اذ كانت سوريا العائق الرئيس أمام أي تأثير فرنسي في لبنان كما ان فرنسا وجدت في القرار مناسبة لرأب الصدع في علاقاتها مع الولايات المتحدة على خلفية موقفها الرافض من الحرب على العراق والدخول الى منطقة الشرق الاوسط عبر البوابة اللبنانية .
- القرار موجه أصلا ضد الوجود السوري في لبنان وان هدفه تقليص فاعلية وتأثير سوريا في لبنان على الرغم من ان لبنان لاتحضى بالأولوية في الاجندة الامريكية بقدر ما هو ممارسة ضغوط على سوريا وان سقف المطالب الامريكية وصلت الى مرحلة تغيير النظام السياسي في سوريا[١٣].
- تجريد حزب الله من سلاحه بعد ان عدته الولايات المتحدة الامريكية حزباً (إرهابيا) يتلقى دعماً من سوريا وايران لذلك فأن عزل سوريا وتقويض دورها في لبنان سيساعد على تفكيك الحزب وتحويله من المقاومة المسلحة الى الدخول في العملية السياسية.
- فصل المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع إسرائيل وبالتالي تسهل عملية التفاوض والتطبيع بين إسرائيل ولبنان وتوقيع معاهدة سلام على غرار كل من مصر والأردن .

أما التداعيات على العلاقات السورية– اللبنانية

١. أعاد القرار لبنان من جديد الى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية فضلاً عن تضييق الخناق على سوريا وخياراتها في المنطقة.
٢. دوَل القرار العلاقات السورية اللبنانية و وضع لبنان تحت (المعاينة) الدولية وسحب الشرعية عن الوجود السوري في لبنان.

[١٣] **عامر كامل احمد ، الموقف الفرنسي من القرار ١٥٥٩ ، مجلة دراسات دولية العدد ٢٩ مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد ك٢/ ٢٠٠٥**

٣. يضع القرارأسفينا في العلاقات التاريخية بين البلدين والتداخل الأجتماعي الذي يربط علاقتهما.
٤. فتح القرار تصعيدات سياسية وتهديدات واتهامات لبنانية ضد سوريا.
٥. زاد القرار من حدة التوتر والانقسام بين الشعب اللبناني وما نجم عن ذلك من احتقان سياسي بين القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية اضطلعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على تشجيعها.

يمكن القول بأن القرار ١٥٥٩ كان له أبعادٌ سياسية وإستراتيجية وامنية انعكست على العلاقات السورية – اللبنانية وتسبب القرار الى اختلال التوازن في المنطقة لصالح اسرائيل بوصفها لا زالت تحتل قسماً من الاراضي اللبنانية والسورية.

٢) القرار ١٦٨٠

بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة الى الولايات المتحدة الأمريكية ولقائه مع الرئيس جورج بوش وخطابه امام مجلس الامن استعرض فيه علاقات بلاده مع سوريا معتبراً بأن الاحداث التي شهدتها لبنان خلال السنتين الأخيرتين والتدخل الاستخباري السوري الذي لازال قائماً من ابرز التحديات التي تواجه علاقات البلدين وانه ليس من السهل تجاوزها٠

وطالب فؤاد السنيورة التمديد لمهمة لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري٠ ويبدو ان الولايات المتحدة الامريكية وبالتوافق مع فرنسا قد هيَّأتا مشروع قرار يدعو الى فك التداخل فيما يتعلق بترسيم الحدود والاعتراف السوري بسيادة لبنان عبر تبادل التمثيل الدبلوماسي و تحديد هوية مزارع شبعا بغية تطبيق قرار مجلس الامن (٤٢٥) في حالة ثبوت كونها اراضي لبنانية لذلك صدر قرار مجلس الامن ١٦٨٠ الذي طالب سوريا برسم علاقات جديدة مع لبنان قائمة على اساس الاحترام المتبادل بين البلدين والاعتراف بسيادة لبنان كاملة٠

لا شك ان القرار ١٦٨٠ يدخل في سياق الضغوط على سوريا وتدويل مسألة الحدود والتمثيل الدبلوماسي بين سوريا ولبنان وهذا ما عبر عنه مندوب الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الأمن بقوله (نحن ندرك جيداً ان دمشق لم تتعاون في تنفيذ القرار، ونعرف تماماً ان سوريا ترفض تدويل علاقتها مع لبنان، كما ترفض أي تدخل امريكي او اوربي في رسم هذه العلاقة وما يتصل منها بالحدود وتبادل السفراء بصورة واضحة، لكن القرار ١٦٨٠ هو المدماك الاول في التحضير لقرار لاحق يوسع صلاحيات القوات الدولية في الجنوب اللبناني ونشرها على طول الحدود او يعطي قوات الاطلسي دورا جديداً في تكريس تدويل لبنان والحفاظ على امنه الداخلي واستقلاله برعاية امريكية – اوربية).

يتضح من هذا التصريح بأن الولايات المتحدة الامريكية عازمة على جعل لبنان تحت الوصاية الدولية عبر التدخل الدولي وتجريد المقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله في الجنوب من خلال نشر وتوسيع القوات الدولية وزيادة الضغوط على سوريا عبر عزلها إقليميا[١٤].

وموزاة لذلك فأن الولايات المتحدة الامريكية سعت من خلال القرار الى الفصل بين لبنان والدور الإقليمي لسوريا القائم على أساس الالتقاء مع الاستراتيجية الايرانية في المنطقة وهي خيارات مضادة للخيارات الامريكية وهذا ما عبر عنه مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن جون بولتون بقوله: (ان المرحلة المقبلة مملوءة بالتحولات الكبيرة وعنوانها الاساس الفصل التام بين لبنان والاستراتيجية السورية الإقليمية التي تتلاقى مع ايران على خيارات مضادة للخيارات الامريكية) .

وعلى الرغم من تجاوب الحكومة السورية للقرار بأستعدادها لتنفيذ ما يتعلق بترسيم الحدود وتحديد هوية مزارع شبعا لكن بعد تحريرها من الاحتلال الاسرائيلي لان من الصعوبة ترسيم حدود بين الدولتين لاراضي محتلة الا ان بيان وزارة الخارجية السورية انتقد القرار بوصفه اجراء غير مسبوق في العلاقات الدولية واستفزازاً من حيث التدخل في الشؤون السيادية للدول والعلاقات الثنائية بين دول اعضاء في الامم المتحدة. كما عد البيان القرار ١٦٨٠ مخالفاً لاحكام الميثاق واتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية في مسائل تتعلق بالعلاقات بين البلدين وان القرار يعّقد الامور بدل حلها .

يتضح مما تقدم أن القرار يقع تنفيذه على عاتق الحكومة السورية ويندرج في اطار الفصل التام بين سوريا ولبنان واسقاط مقولة (شعب واحد في بلدين) واستمرار للضغوط على الحكومة السورية لان العلاقات الطبيعية بين الدول لاتقوم على وفق قرارات مجلس الامن وانما على رغبة الحكومات[١٥].

اما الموقف اللبناني من القرار فتمثل بردود الفعل للحكومة اللبنانية التي عدت القرار دعماً لسيادة لبنان واستقلاله وان المصلحة اللبنانية تتمثل في اقامة افضل العلاقات المتميزة بين البلدين[١٦].

وفي هذا السياق عد النائب سعد الحريري اثناء زيارته روسيا القرار بانه جاء استجابة لمطالب مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الذي يؤكد على تطوير العلاقات السورية اللبنانية[١٧].

ان القراءة المتأنية للقرارات الصادرة من مجلس الامن بشأن العلاقات السورية اللبنانية تظهر عدداً من النقاط وتثير العديد من التساؤلات حول خلفياتها وابعادها ابرزها :

---

[١٤] صحيفة الحياة ١٥٥٩٠ في ٢٠٠٥/١٢/٨

[15] Arabian – News on line 22/5/2006

[١٦] شبكة الانترنيت ، الكفاح العربي في ٢٠٠٥/٥/٢٧ .

[١٧] صحيفة الحياد العدد ١٥٥٦٠ في ٢٠٠٥/١١/٨ .

١. ان اغلب القرارات قد تناقضت وتعارضت مع مبدأ السيادة اللبنانية التي احترمتها القرارات شكلاً الا انها من حيث المضمون شكّلت خرقاً واضحاً لسيادة لبنان .

٢. ان القرارات حددت شكل العلاقة بين سوريا ولبنان وهي سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وتدّخل في العلاقات البينية للدول لان تحديد نوع وشكل العلاقة بين الدول تقررها الحكومات على وفق المصالح المشتركة وليس بقرارات من مجلس الامن .

٣. ان ماورد في بعض القرارات شكلت سوابق قانونية وسياسية اضافة الى منهج وعمل مجلس الامن في تعاطيه مع قضايا حساسة فعدّ جريمة الاغتيال لرفيق الحريري عملا ارهابيا وهو يدخل ضمن الجرائم الجنائية الداخلية. فالصلاحيات الموكلة لمجلس الامن الحفاظ على السلم والامن الدوليين في حال تعرضهما الى الخطر.

٤. ان خلفيات القرارات كانت لها ابعاد سياسية وتندرج في اطار الضغوط الدولية على سوريا. كما ان لها ابعاداً تتعدى حجم لبنان وقدرته على تحمل نتائجها كما تعد منهجاً يطال كل دولة تقف بوجه المشروع الامريكي في المنطقة.

٥. تدخلت القرارات بأدق التفاصيل للعلاقات السورية اللبنانية.

خلاصة القول فأن القرار ١٦٨٠ زاد العلاقات السورية – اللبنانية تعقيداً وتدهوراً بسبب عدم تقبل سوريا للقرار في فرض شكل العلاقات الدبلوماسية مع لبنان بعد التدخل الأمريكي – الأوربي بتدويل علاقات بلدين يتمتعان بالسيادة الكاملة .

خاتمة:

شهدت العلاقات السورية–اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان علاقات جديدة ومحطات مختلفة، من بعد ثلاث عقود من الوجود السوري على الاراضي اللبنانية تقطعت اوصال علاقات البلدين وسقطت مقولة (شعب واحد في بلدين).

بعد الانسحاب اتهمت سوريا بالتورط وراء الاغتيالات والتفجيرات التي شهدتها العاصمة اللبنانية وصدرت العديد من القرارات الدولية بحقها وتمحورت حول التعاون مع لجنة التحقيق الدولية واحترام سيادة واستقلال لبنان.

شكل القرار ١٦٨٠ انعطافة في مسارات العلاقات السورية – اللبنانية فبعد تدويل العلاقات

جرى تدويل الحدود والتبادل الدبلوماسي والاعتراف بلبنانية مزارع شبعا مما زاد من تعقيد وتدهور علاقات البلدين.

ان الملفات الشائكة التي حكمت العلاقات بين البلدين مرتبطة ببعضها البعض، لا شك ان العلاقات السورية – اللبنانية يجب ان تؤدي دوراً مهماً في الشرق الاوسط . كما ان الحكومه السوريه ستواجه استحقاقات المرحله القادمه في مجال التعاون مع لجنة التحقيق الدولية لتبرئة نفسها من عمليات الاغتيال والاعتراف الكامل بالسيادة اللبنانية فضلاً عن عدم تدخلها في القضايا الداخلية اللبنانية .

ان الحكومة السورية بحاجة الى التأقلم مع المستجدات الجديدة في المنطقة وان تفتح صفحة جديدة مع دول المنطقة لتخفيف الضغوط الدولية عليها وبناء علاقات قائمة على اساس الاحترام المتبادل.